يسمى معتلا وان الاعراب جميعه اي باحواله الثلاثة
الرفع والنصب والجر يقدر في الاول ويسمى مقصورا
واما الثاني فيقدر فيه الرفع والجر دون النصب
فيظهر عليه ويسمى منقوصا فظهر ان كلا منهما له اسمان
اسم مشترك واسم خاص به ووجهه ان كلا منهما
يسمى معتلا وما كان معتلا بالالف يسمى مقصورا
وما كان معتلا باليا يسمى منقوصا فكل مقصور
ومنقوص معتلا ولا عكس اي ليس كل معتل مقصورا
او منقوصا كوجوده في الفعل كيرضى ويرمي فكل منهما
يقال له معتل ولا يقال له مقصور ولا منقوص
فلو قلنا ذكر لدخل الفعل ولزم عليه تسميته بما
ذكر مع انه لا يوصف بالقصر والنقص الا الاسما
فبينهما العموم والخصوص المطلق يجتمعان في
المصطفى ونحوه وينفرد المعتل في الفعل وقوله
في البيت جميعه الواقع تاكيدا للضمير المستتر في
قدر لا يظهر في الاسم الذي لا ينصرف كموسى وعيسى
لان المقدر فيه انما هو الرفع والنصب فقط دون
الجر لانه ينصب بالفتحة نيابة عن الكسرة فالاعراب
ليس مقدرا فيه جميعه بل حالتين منه فقط واجيب
بانه مستثنى والمعنى الا في الاسم الذي لا ينصرف
فالتقدير في حالتين فقط بالنسبة اليه لا الجميع ومعنى

قوله

قوله فينصب

قوله قد تعذر اي حبس عن المد الطبيعي الاصلي
وهو ست حركات او اقل وقيل حبس عن ظهور
الحركات عليه وقيل القصر وحبس الحركات الثلاثة
فيه على الالف فهذا علة تسميته مقصورا وقوله
والثاني منقوص مراده بالثاني قوله فيما تقدم
المرتقي كما ان مراده بالاول قوله فيما تقدم المصطفى
ويحتمل ان المراد به هذه اللفظة اي لفظة والثاني
لانه منقوص ايضا لان ايا محذوفة منه فعلى كلامه
تورية وقوله ورفعه ينوي اي لا حاجة لذكر بعد
قوله ونصبه ظهر لان النصب اذا كان يظهر يكون
غيره مقدرا واجيب بانه ذكر ذلك لاجل الرد على
من قال في اعرابه انه مرفوع ورفعه الضمة فيقول
جا القاضي جا فعل ماض والقاضي فاعل مرفوع
وعلامة رفعه الضمة واحتج بان الضمة تظهر
عليه في حالة الاضطرار كما في الشعر مثلا فيقال القاضي
واذا كان كذلك فهي موجودة ولا معنى لتقدير
الموجود فكذا هنا فاحتاج للرد عليه بما ذكر وان
كان مستفادا مما قبله وقوله كذا ايضا يجر والجر
اما بالكسرة واما بنائبها وهي الفتحة كما في قولك
مررت بجوار فانه مجرور بالفتحة المقدرة على اليا
المحذوفة للتقا الساكنين نيابة عن الكسرة لانه

Copyright © King Saud University